

تقديم  
الشيء  
التي

المسند في العرف حتى كانه حصة فيه **قوله** حصصا بان نسبت له المسند الاظهر  
في الفادة ما يقتضيه الابدال حصصا لمنعوا **قوله** ولا بد من حقيقته ايج ابي بل من  
حقيق الحكم عليه ذهنا قبل الحكم به يعني انه الاولى الوجوب والواجب في حقيقته  
البلق يكون المحكوم عليه من الذات والمحكم به هو الوصف فالذات اولي الملا  
اولا والا فلا حصة فعلا لعدم بعده عن عقل المحكوم به واما حقيقته في الخارج  
ويوان وجب قبل حقيق المحكوم به في الموجودات الخارجية الا ان الاسباب في  
التعليق ان يعتبر المحقق في الذهن لان ترتيب الالفاظ لتأدية المقادير حسب  
ترتيب تلك المقادير في العقل في الخارج **قوله** لان في المبتدأ مشوقا اليه اي  
في المبتدأ الذي قصد به تقديمه لا في كل مسد الظهور ان المشوق الى الخبر  
انما يظهر اذا كان في المبتدأ طول **قوله** يعني خبرت الخلاق **قوله** البعض  
قابل للخصص بالتمسك والبعض منكر له وكل من الفرقين جان مر في مده  
وكيف الخبره اجيب بان الاختلاف الصادر من المجموع من حيث هو مجموع  
ان خبرته **قوله** بدل لما قبله بان الخ **قوله** الاستسلام انت خبر بان  
يجز هذا البيت لاسيما في قوله ان يواد بالخبر ان تعيان من سمي فانه معجز يعرف  
بها بعض الناس فيبدع على الخلق وبعضهم على خلاف ذلك **قوله** نعم هذا البيت  
مع غيره من الالفاظ والاشياء يدل على المقصود **قوله** لتجيب المسره الخ النفاول  
فد يكون باللفظ المستوعب في استهلال الكلام كلفه استعداد وسعد وهذا هو الذي  
حصل من هدم المسند اليه وسفر عليه بحجبل المسره وقد يكون لخصو في الكلام  
في قوله شعدي دارا فانه قد يقال يكون شعدي في دالاه وهذا النفاول  
خاضل بقدم المسند اليه او اخر وسفر على عليه بعثر المسره لا يحيلها فالم اشأ  
لزيادة التحليل الى مراده النفاول باللفظ المستوعب في اول الكلام فانه الموم  
لحجبل المسره والمربط عليه تقديم المسند اليه وقصر عليه النطير **قوله**  
من اظهرها عليهم انما التقدري في الذكر على العظيمة والعدم في الشرع على  
المتنوع متعارف لان المتأخر هنا هو الخبر وبيان شرف المبتدأ لا يلفظ في  
اذا ان الافتتاح به في صدر الكلام لما كان على متن تلك الطريفه المقام  
انما عن شرفه ويعطيه في الجملة **قوله** لعدم حصصه بالخبر **قوله** اعلم  
ان هنا صورا تبين احدها ان عدم حرف النفي على المسند اليه نحو ما ان قلت

بما اذا  
ويكون  
الشيء  
التي

هذا

هذا وهو المقصود بالذکر هنا والثانية عكسها نحو انما تبين هذا وهو الصواب  
فوق على ما يفهم من كلام الشيخ الذي نقله عنه في الشرح وذلك ان الاولي انما يقال  
لذو الخطا في فاعل الفعل المثبت اي الفاعل ليعتد بمرتب العقل والمقصود بالمخبر  
فقره على غيره ويلزمه احصا مثل ثفا القول به شهادة العظمه والسلمه والشيء  
ان ما يقال له في الخطا في فاعل الفعل المثبت اي عدم العقل والمقصود بالمحكم  
عليه ويلزمه احصا مثل ثفا القول به شهادة العظمه والسلمه فمعرفة ان الله  
المقيم بالفادة في الصوره الاولى هو خصص عن المسند اليه بالخبر العقلي وفي  
الثانية خصصه عن الخبر العقلي وظاهر قول المصنفه من الخبر العقلي لا يستعمل  
شيئا من الصواب من المذكور بان فان خصص شي بالفعل بعضا ان يكون ذلك  
الفعل مثبته له معصوم اعليه فان وجه الحد في مضاف اي خصصه عن الخبر العقلي  
سواء الصوره الثانية وهي غير مقصوده **قوله** ان لم يعرف السج من  
المحصص في الصوره بان لضع هذا التوجيه لكنه في شرحه كما صرح به في الشرح  
ولاسعد ان وجه الرجوع صر خصصه الى لعدم اي لعدم عدم خصصه  
اي المحصص الحاصل به عل ان المعقول بخذوف وذلك صرح وان كان المحصص  
غير المسند اليه فينبذ ال الصوره الاولى فقط وهو المقصوده **قوله** اسرا الكرمه  
اعرف ذلك به ووجهه فيكون على الاول قصد اقتراد وتلا الثاني قصر قلب ولم يعرف  
لغير العيين وسبق في كلام المصم ووجه التماسق في تحت العطف  
من ان الخاطب في قصر العيين سائل فلا حكم حتى يرد عن الخطا عنه الى الصواب  
**قلت** من الموضوعين ومن فانه لم يذكر الحكم هناك وانما ذكر الرعم فاما  
وقد مر كلفه فقال المراد بالاستشراك اعم من الاستراك المعية والبدلية ويشمل  
قصر العيين او يقال ياد اراج قصر العيين في الثاني **قوله** او اهل ذلك به ووجه  
الا ان صرح الس في فيما سأل في مسر وكلام المصم جابه **قوله** على وجه العوم فيه  
ان عموم المعقول في الاثبات متاقي عموم المعقول بالحق فان الخاطب اذا  
انكره انت كل الخدم الناس وانت نعمت ان يكون فاعلا لتلك الزوجه العامه  
الشملة لكل احد لم يفرم عنده عموم في لرويه لان نفع الاحباب الكلي  
سلكه جزئي بل المناهضه اذا هتقد الخاطب انكره انت واحدا من الناس  
ونعمت ان يكون فاعلا لرويه احد لان نفع الاحباب الجزئي يفتق سلب كلي

هذا كما ذكره